

Special Report

أرجحية إفلات قتلة الصحفيين من العقاب هي الأعلى في هايتي وإسرائيل، حسبما يظهر مؤشّر الإفلات من العقاب لعام 2024 الذي تعدّه لجنة حماية الصحفيين سنوياً

October 30, 2024

Download PDF

:Language

Hebrew (<https://cpj.org/he/thematic->

[%aa%d7%a9%d7%91%d7%94%d7%9f%d7%94%d7%9b%d7%99%d7%a1%d7%91%d7%99%d7%a8%d7%a9%d7%a8/](https://cpj.org/he/thematic-%aa%d7%a9%d7%91%d7%94%d7%9f%d7%94%d7%9b%d7%99%d7%a1%d7%91%d7%99%d7%a8%d7%a9%d7%a8/))

تعريف "القتل العمد" إفلات راسخ من العقاب

الترتيب العالمي دعوة إلى تحقيق المحاسبة

الصحفيون وراء الأرقام

In this Report

الإفلات من العقاب مع مرور الزمن

مزيد من المعلومات حول البلدان التي تحتل أعلى 5 مراتب

منهجية المؤشر

يمثل الانعدام الطاغى للعدالة فى جرائم قتل الصحفيين تهديداً كبيراً لحرية الصحافة. وبعد أكثر من عقد على إعلان الأمم المتحدة عن اليوم الدولى لمكافحة الإفلات من العقاب فى الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين - وبعد أكثر من 30 عاماً منذ أن بدأت لجنة حماية الصحفيين بتوثيق عمليات القتل هذه - ما زال زهاء 80 بالمئة من الجرائم لم يكشف عن مرتكبيها. تقرير صادر عن لجنة حماية الصحفيين.



إخلاء سائق يعمل مع صحفي بعد إصابته من جراء إطلاق الغاز المسيل للدموع قرب القصر الوطني في مدينة بور-أوبرانس بهاييتي في 17 تموز/ يوليو 2024. وقد أصبح هذا البلد الذي يقع في منطقة البحر الكاريبي ذات أعلى أرجحية بأن يفلت قتلة الصحفيين فيه من العقاب حسب المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لعام 2024 الذي تصدره لجنة حماية الصحفيين. (الصورة: وكالة الأنباء الفرنسية/ كلارينس سيفوروي)

ثمة بلدان صغيران – هاييتي وإسرائيل – باتا حالياً أكبر معتمدين في العالم حيث تظل جرائم قتل الصحفيين فيهما دون عقاب، وفقاً للمؤشر العالمي للإفلات من العقاب لعام 2024 الذي تصدره “لجنة حماية الصحفيين”، والذي يقيس الجرائم التي لم يُكشف عن مرتكبيها نسبة إلى التعداد السكاني للبلد المعني. وهذا هو العام الأول الذي تظهر فيه إسرائيل على مؤشر لجنة حماية الصحفيين منذ استحداثه في عام 2008.

وفي هاييتي، التي احتلت المرتبة الأولى، ساهم ضعف جهاز القضاء الوطني، وعنف العصابات، والفقر، والاضطرابات السياسية بإخفاق البلد عن إخضاع القتلة للمساءلة. وقد انضمت هاييتي إلى المؤشر للمرة الأولى في عام 2023 حيث احتلت المرتبة الثالثة آنذاك، إذ سيطرت العصابات الإجرامية على أجزاء واسعة من البلد في أعقاب اغتيال الرئيسي جوفينيل مويس في عام 2021، مما دفع الصحافة نحو “أزمة وجودية” أجبرت العديد من الصحف على تقليص عدد العاملين فيها أو التوقف عن العمل نهائياً.

أما عمليات القتل التي استهدفت فيها إسرائيل صحفيين في غزة ولبنان أثناء الحرب الطاحنة فقد دفعتها لتحتل المرتبة الثانية على مؤشر هذا العام، والذي يغطي الفترة ما بين 1 أيلول/ سبتمبر 2014 وحتى 31 آب/ أغسطس 2024. وقد وثقت لجنة حماية الصحفيين القتل العمد لخمسة صحفيين – أربعة فلسطينيين وواحد لبناني – منذ بدء الحرب، وهي تجري تحقيقات بشأن جرائم قتل مستهدفة ذهب ضحيتها 10 صحفيين آخرين على الأقل. ونظراً لصعوبة توثيق الأحداث في الحرب، فقد يكون العدد أكبر كثيراً من ذلك. وعموماً، قتلت إسرائيل عدداً قياسياً من الصحفيين الفلسطينيين منذ بدء الحرب في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

كيف تُعرف لجنة حماية الصحفيين 'جريمة القتل العمد' و'الإفلات من العقاب'

ما انفكت لجنة حماية الصحفيين تسجل بيانات حول قتل الصحفيين وسجنهم منذ عام 1992. وتتمثل المنهجية التي نستخدمها منذ ذلك الوقت والتي تنطبق على كافة البلدان، فيما يلي:

جريمة القتل العمد

لا تحُتسب في مؤشر الإفلات من العقاب إلا الحالات المعروفة بأنها "جرائم قتل عمدًا". وتعرف لجنة حماية الصحفيين "جريمة القتل العمد" بأنها قتل الصحفي، سواء عن نية مسبقة أم بصفة ارتجالية، عندما تتيح لنا الأبحاث التي نجرىها أن نقول، وبدرجة معقولة من اليقين، إن الفرد المعني قُتل على خلفية ارتباط مباشر بعمله كصحفي. وفي العديد من الحالات، لا نتمكن من القول بصفة مؤكدة بأن جريمة القتل مرتبطة بعمل الصحفي المعني (مثلاً، في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد والجريمة، من قبيل المكسيك، أو أثناء الحروب التي تشهد مستوى عالياً من إصابات عامة في الأرواح بين المدنيين، من قبيل حرب إسرائيل-غزة). وفي حالات القتل غير المصنفة بأنها "جريمة قتل" على قاعدة بيانات لجنة حماية الصحفيين، هذا لا يعني أن لجنة حماية الصحفيين تعتبر أن الشخص المعني قُتل وفقاً للقانون.

الإفلات من العقاب

يحدث الإفلات من العقاب عندما لا يتم إخضاع الأفراد أو البلدان للمساءلة عن جرائم قتل الصحفيين. ويعني الإفلات التام من العقاب، وهو ما يقيسه مؤشرنا للإفلات من العقاب، أنه لم يتم إخضاع أي شخص للمساءلة عن القتل المتعمد للصحفي المعني.

تصنيفات أخرى

يرجى الاطلاع على منهجية لجنة حماية الصحفيين للتعرف على مزيد من التفاصيل بشأن التصنيفات.

وتعمل لجنة حماية الصحفيين باستمرار على إجراء أبحاث وتحديث الحالات، ويمكن أن تتغير التصنيفات عند جمع مزيد من الأدلة.



مشيِّعون يحملون نعش الصحفي إسماعيل الغول الذي كان يعمل في قناة الجزيرة، وقد قُتل مع المصور رامي الريفي في قصف شنته طائرة مسيرة إسرائيلية في 31 تموز/ يوليو 2024، وهما من بين خمسة صحفيين في المنطقة استهدفتهم القوات الإسرائيلية بالقتل العمد بين عامي 2023 و2024. (الصورة: وكالة الأنباء الفرنسية/ عمر القطّاع)

بما أن مؤشّر الإفلات من العقاب الذي تصدره لجنة حماية الصحفيين يقيس عدد جرائم قتل الصحفيين التي لم يُكشف عن مرتكبيها كنسبة من التعداد السكاني لكل بلد، فإن التعداد السكاني لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة الذي يزيد عنه في هايتي وضعها خلف مرتبة هايتي على أساس نسبي، رغم أن عدد الحالات في إسرائيل والأرض المحتلة أكبر. ولا يشمل المؤشر سوى البلدان التي وقعت فيها خمس حالات أو أكثر لجرائم قتل ضد صحفيين ولم يُكشف عن مرتكبيها. ولم تُدرج إسرائيل في مؤشر العام الماضي لأن الحرب في غزة بدأت بعد التاريخ المحدد للمؤشر وهو 31 آب/ أغسطس 2023. انظر المزيد من المعلومات حول منهجية المؤشر هنا.

المزيد من الإفلات من العقاب

• بعد ثلاثة عقود، لم تتحقق العدالة حتى الآن بخصوص 30 حالة لقتل صحفيين

• المزيد من الإفلات من العقاب مع تصاعد حالات القتل في باكستان في عام 2024

• استكشف مدى الإفلات من العقاب الموضح في قاعدة البيانات العالمية التابعة للجنة حماية الصحفيين

وجد مؤشر حماية الصحفيين أن الإفلات من العقاب استمر في الغالبية العظمى – 77% – من جرائم قتل الصحفيين في العالم، أي أنه لم يتم إخضاع أي أحد للمساءلة عن هذه الجرائم، وبالتالي ظلت دون حل. ويُعدّ هذا تحسناً عن معدل 90% الذي سجلته لجنة حماية الصحفيين قبل عقد من الآن، وأفضل قليلاً من معدل 78% الذي وثقته لجنة حماية الصحفيين لعام 2023، ولكنه من دون شك معدل لا يدعو للابتهاج. لقد أصبح الإفلات من العقاب راسخاً في جميع أنحاء العالم، إذ يظل زهاء أربعة من كل خمسة من مرتكبي جرائم القتل ضد الصحفيين دون عقاب وباستمرار.

وبينما احتلت هايتي وإسرائيل المرتبتين اللتين ظلت تحتلها دول تظهر باستمرار على مؤشر الإفلات من العقاب، فهذا لا يعني أن الدول المعتدية الأخرى حسّنت سجلها القائم في تحقيق العدالة للصحفيين.

وقد احتلت الصومال وسوريا وجنوب السودان المراتب الثالثة والرابعة والخامسة للبلدان ذات المعدلات الأعلى من حيث الإفلات من العقاب في العالم لعام 2024. وقد ظلت هذه البلدان الثلاثة تظهر على مؤشر لجنة حماية الصحفيين لمدة عقد على الأقل؛ والصومال هو أحد ستة بلدان ظلت تظهر على المؤشر على امتداد السنوات الـ 17 التي وُجد فيها المؤشر، مما يؤكد على الطبيعة المستمرة للإفلات من العقاب.

تكريس الإفلات من العقاب، حتى في أنظمة ديمقراطية

تتوزع البلدان الواردة على المؤشر بين عدة قارات، لكنها تعاني جميعاً من واحد أو أكثر من العوامل الهدامة التي تتيح لقتلة الصحفيين التملص من العدالة: الحروب، وحركات التمرد، والحكومات الاستبدادية، والعصابات الإجرامية، ونقص الفعل السياسي والقضائي. ويؤدي ذلك إلى تأثير وخيم على حرية الصحافة. وكلما استمرت هذه الظروف كلما زادت أرجحية تكريس الإفلات من العقاب، وفرار الصحفيين من أوطانهم، وممارستهم للرقابة الذاتية أو تركهم للمهنة نهائياً.

وليست الديمقراطيات محصنة من هذه التوجهات المثيرة للقلق.

سجلت المكسيك أعلى عدد إجمالي لجرائم الصحفيين التي ظلت دون حل - 21 - على امتداد فترة المؤشر واحتلت المرتبة الثامنة، وذلك نظراً للتعداد السكاني الكبير للبلد. وظلت المكسيك منذ مدة طويلة إحدى أخطر البلدان في العالم للإعلام، وشهدت تصاعداً في العنف الفتاك في عام 2024 بعد حدوث تراجع عن المستوى القياسي للعنف الذي شهده عام 2022. ووجد تقرير مشترك صادر عن لجنة حماية الصحفيين ومنظمة العفو الدولية أن تقاعس حكومة المكسيك عن المعالجة الملائمة لجوانب قصور 'الآلية الاتحادية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين' يؤدي إلى تقييد قدرتها على منع العنف ضد الصحفيين. كما أن الفساد المنتشر والجريمة المنظمة يجعلان من الصعب غالباً تحديد ما إذا كان الصحفيون يُستهدفون بالقتل بسبب عملهم.

وفي البرازيل، التي تتمتع بنظام ديمقراطي منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، يظل الفساد والرقابة شائعين، مما ساهم بمقتل 10 صحفيين خلال فترة المؤشر. وجرت معظم هذه الجرائم خارج المراكز الحضرية الكبرى وشملت صحفيين من وسائل إعلام محلية صغيرة (5)، ومحطات إذاعية (3)، وصحفيين مستقلين (2). أما الإفلات من العقاب فهو واسع الانتشار؛ حتى في حالات ذات تبعات دولية، من قبيل مقتل الصحفي دوم فيليبس في عام 2022 في منطقة الأمازون البرازيلية، فما زالت هذه الجريمة دون حل. وقد احتجرت السلطات ثلاثة مشتبه بهم ومن المقرر أن يمثلوا أمام المحكمة. كما اعتقلت السلطات المدبر المزعوم لهذه الجريمة، ولكن لم تأخذ العدالة مجراها لغاية الآن.

الترتيب على المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لعام 2024 الذي تصدره لجنة حماية الصحفيين

عدد السنوات التي احتل فيها البلد مرتبة متقدمة على المؤشر	التعداد السكاني بالملايين*	عدد جرائم قتل الصحفيين التي لم يُكشف عن مرتكبيها	البلد	المرتبة
2	11.7	7	هايتي	1
1	14.9	8	إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة*	2
17	18.1	9	الصومال	3
11	23.2	11	سوريا	4
10	11.1	5	جنوب السودان	5
16	42.2	18	أفغانستان	6
17	45.5	11	العراق	7
17	128.5	21	المكسيك	8
17	117.3	18	الفيليبين	9

عدد السنوات التي احتل فيها البلد مرتبة متقدمة على المؤشر	التعداد السكاني بالملايين*	عدد جرائم قتل الصحفيين التي لم يُكشف عن مرتكبيها	البلد	المرتبة
3	54.6	8	ميانمار	10
15	216.4	10	البرازيل	11
17	240.5	8	باكستان	12
17	1428.6	19	الهند	13

●المصدر: تم استخدام بيانات لجنة حماية الصحفيين والبيانات السكانية المأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية لعام 2023 الصادرة عن البنك الدولي، والتي تم الاطلاع عليها في سبتمبر/أيلول 2024، في حساب تصنيف كل دولة. يتم تضمين المناطق داخل الدولة التي تسيطر عليها تلك الدولة أو تحتلها جزئياً، مثل إقليم كردستان العراق وغزة وإسرائيل، في أرقام سكان تلك الدولة.

* يشمل الإجمالي بالنسبة لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة مقتل صحفي رويترز عصام عبد الله، الذي قُتل في لبنان برصاص القوات الإسرائيلية من داخل إسرائيل.

ثمة بلدان عديدة أخرى على المؤشر ظلت تشهد باستمرار مقتل صحفيين بينما يظل قتلهم دون عقاب، ومن بينها:

●ظلت باكستان تظهر على المؤشر سنوياً منذ أن ظهرت عليه للمرة الأولى في عام 2008. وقد ظلت السلطات تجري تحقيقات وملاحقات قضائية غير فعالة بصفة متكررة في حالات قتل الصحفيين، وذلك بسبب جمع الأدلة بطريقة غير صحيحة، ومحدودية الموارد، والتدخل السياسي، والفساد. وقد أكدت لجنة حماية الصحفيين أن صحفيين باكستانيين اثنين على الأقل قُتلا كنتيجة مباشرة لعملهما الصحفي

لغاية الآن في عام 2024، كما تجري اللجنة تحقيقات بشأن أربع جرائم قتل أخرى مرتبطة بعمل الصحفيين.

• ظلت الفيليبين تظهر على المؤشر أيضاً في كل سنة منذ عام 2008، واحتلت المرتبتين الأولى والثانية على المؤشر عدة مرات، وقد سجلت جرائم قتل صحفيين دون الكشف عن مرتكبيها في كل سنة تقريباً منذ عام 1992. ويظل تحقيق العدالة كاملة أمراً بعيد المنال لـ 32 صحفياً وعاملاً إعلامياً قتلوا في مذبحة ماغوينداناو التي جرت قبل 15 سنة – وهي إحدى الهجمات الأشد فتكاً ضد الصحافة – وكذلك لـ صحفيين من قبيل جيرري أورتيجا، وهو صحفي إذاعي قتل في عام 2011.

• توقفت جرائم قتل الصحفيين بسبب عملهم لمدة ست سنوات في العراق إلى أن استهدفت صحفيتان بالقتل عام 2024. وكان عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية وقوات تركية مناوئة للأكراد وراء معظم جرائم القتل التي جرت خلال فترة المؤشر، ويبلغ عددها 11 جريمة. وأشار تقرير وجهته لجنة حماية الصحفيين إلى الأمم المتحدة في عام 2024 إلى أنه نادراً ما تجري تحقيقات بشأن جرائم القتل التي تستهدف صحفيين، مما يوجب مواصلة الاعتداءات على الصحافة، واستمرار تصاعد العنف، والقيود على الإعلام، والرقابة، والتهديدات ضد الصحفيين – وذلك في بغداد وفي إقليم كردستان العراق على حدٍ سواء.

• سجلت أفغانستان مقتل 18 صحفياً خلال العقد الماضي، وأعلن تنظيم “الدولة الإسلامية” المسلح عن مسؤوليته عن 13 منها، لا سيما التفجير الانتحاري المزدوج الذي وقع في عام 2018. ولم تسع حركة طالبان إلى تحقيق العدالة بشأن جرائم القتل هذه رغم معارضتها لتنظيم الدولة الإسلامية، كما أنها واصلت مضايقة الصحفيين، والاعتداء عليهم، واحتجازهم، وحظرت وسائل إعلام معينة.

• ظلت الهند تظهر على المؤشر في كل سنة منذ استحداثه، إذ كان للجرائم دور رئيسي في حالات قتل الصحفيين الـ 19 التي جرت على امتداد العقد الماضي. وقد استُهدف الضحايا بسبب تغطيتهم لموضوعات متنوعة، من الشؤون السياسية إلى البيئة. وجرّت آخر جريمة قتل أثناء الانتخابات الوطنية التي جرت في الهند هذا العام، والتي شهدت تصاعداً في العنف الانتخابي وسنّ تشريعات جديدة يُرجح بأنها ستؤدي إلى كبح حرية الصحافة.

بدأت ميانمار، مثل هايتي وإسرائيل، تظهر في الفترة الأخيرة فقط على المؤشر، إذ ظهرت عليه للمرة الأولى في عام 2022. وارتفع عدد الصحفيين الذين قُتلوا في ميانمار دون الكشف عن مرتكبي الجرائم إلى ثمانية، من بينها ثلاث جرائم جديدة تم توثيقها في عام 2024. ويأتي تصاعد جرائم القتل وسط حملة قمع قاسية ضد حرية الصحافة، إذ عمد الجيش إلى احتجاز عشرات الصحفيين، كما حظّر أكثر من عشر وسائل إعلام مستقلة منذ سيطرته على الحكم في عام 2021.

من الممكن لقوة تحقيق دولية أن تعزز قوانين الأمم المتحدة ضد الإفلات من العقاب في حالات قتل الصحفيين

استُحدث اليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في عام 2013 – أي بعد خمس سنوات من إطلاق لجنة حماية الصحفيين لمؤشرها الأول للإفلات من العقاب – وقد استُخدم هذا اليوم كوسيلة للدعوة لتسليط الضوء على البلدان التي ترسخ فيها الإفلات من العقاب عن جرائم قتل الصحفيين.

وأصدرت الأمم المتحدة بعد ذلك مجموعة من القرارات التي تدعم الصحفيين، ومن أهمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2222 (2015) الذي أرسى مفهوم أن الصحفيين هم مدنيون ويتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي، وأن الاستهداف المتعمد للمدنيين يمثل جريمة حرب. وفي عام 2017، أقرت الأمم المتحدة قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 33/2 الذي يطلب من الدول الأعضاء تنفيذ إجراءات “وقاية وحماية وملاحقة قانونية” من أجل إنهاء الإفلات من العقاب.

ورغم الأطر الدولية القائمة لمعالجة الإفلات من العقاب، إلا أن نقص التحرك الجاد بخصوص المساءلة عن قتل الصحفيين خلال العقود الأخيرة يشير إلى الحاجة إلى القيام بالمزيد لإخضاع مرتكبي الجرائم للحساب. وقد أطلقت لجنة حماية الصحفيين في كانون الأول/ ديسمبر 2020 – بالتعاون مع شركائها منظمة “مراسلون بلا حدود” ومنظمة

“الصحافة الحرة غير المحدودة” – مشروع ‘عالم أكثر أمناً من أجل الحقيقة’ الذي ينشر تقارير بشأن قضايا أقفل فيها التحقيق بخصوص صحفيين قتلوا. وأظهرت هذه التقارير جانب تقصير شائعاً يتمثل في إهمال المحققين لمتابعة المعايير الدولية للتحقيقات – لا سيما معايير الأمم المتحدة المعروفة باسم بروتوكول مينيسوتا – في التحقيقات المحلية بغية ضمان تحقيق المساءلة. وكانت التحقيقات المعيبة التي تجريها الشرطة، والأساليب غير السليمة في جمع الأدلة، والأخطاء في الملاحقة القضائية سمات متكررة في هذه القضايا. ونتيجة لذلك، تبذل لجنة حماية الصحفيين جهود دعوة مع شركائها المعنيين بحرية الصحافة وجهات أخرى لتشكيل فريق مهمات دولي للتحقيقات يركز على الجرائم ضد الصحفيين. وثمة مخطط أولي لهيئة من هذا القبيل، وقد اقترحه في البداية فريق خبراء قانونيين في عام 2020، بحيث تتمكن هذه الهيئة من إرسال موارد أو تقديم مشورة في الأوضاع التي قد تفتقر فيها أجهزة فرض القانون المحلية إما للقدرات أو للإرادة السياسية للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين. وقد أجرت السلطات الهولندية دراسة جدوى بهذا الخصوص.

ما زال الإفلات من العقاب منتشرًا كما كان دائماً

حدّدت لجنة حماية الصحفيين في فترة هذا المؤشر 241 جريمة قتل ذهب ضحيتها صحفيون حيث توجد أدلة واضحة بأنّ هذه الجرائم مرتبطة مباشرة بعمل الصحفيين القتلى. وتحققت العدالة كاملة في أقل من 4 بالمئة من هذه الجرائم؛ فيما تحققت عدالة جزئية في 19 بالمئة منها، مما يعني أنّ بعض مرتكبي الجريمة المعنية عوقبوا؛ أما بقية هذه الجرائم، وتصل نسبتها من المجموع إلى 77 بالمئة، فلم تتحقق بشأنها أي عدالة.

صنّفت لجنة حماية الصحفيين 974 جريمة قتل ذهب ضحيتها صحفيون منذ عام 1992، وتحققت العدالة الكاملة في 5 بالمئة منها فقط، فيما ظل 79 بالمئة منها دون حل. وظلت هذه الأرقام دون تغيير يُذكر في هذا العام؛ كما لم تتغير كثيراً الأخطار التي يواجهها الصحفيون. وما زال الإفلات من العقاب منتشرًا كما كان دائماً، ولا تتوفر لعائلات الصحفيين القتلى ولزملائهم سوى فرصة ضئيلة أن يروا أي من مرتكبي الجرائم يخضع للمساءلة.

ويبرز هذا الواقع القاتم بأكبر وضوح ممكن في حالات 30 صحفياً ظل قتلهم أحراراً حتى اليوم بعد مرور أكثر من 30 عاماً على قيام لجنة حماية الصحفيين بتوثيق هذه الجرائم في عام 1992.

لا يشمل المؤشر سوى الحالات التي شهدت إفلاتاً تاماً من العقاب؛ أما الحالات التي أُدين فيها بعض مرتكبي الجرائم، فيما ظل مشتبه بهم آخرون أحراراً – أي إفلات جزئي من العقاب – فغير مشمولة في المؤشر.

الصحفيون وراء الأرقام

يجب أن نُبقي في الذهن أنّ وراء هذه الحسابات والإحصائيات ثمة صحفيين خسروا أرواحهم، وزملاء وعائلات وأصدقاء يندبونهم. فيما يلي نبذة قصيرة عن عدد قليل من الصحفيين الذين قُتلوا أثناء فترة المؤشر والذين لم يخضع قتلهم للمساءلة:

الصحفي الإذاعي والمذيع غاري تيسي، الذي وُجِدَتْ جثته المقطّعة بعد ستة أيام من اختفائه في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وقد حدّدت لجنة حماية الصحفيين أنه قُتِلَ بسبب عمله، وذلك استناداً إلى معلومات جديدة حصلت عليها اللجنة. وكان تيسي قد أذاع على برنامج قبل وفاته بفترة قصيرة أنّ ثمة خطة لقتله وضعها مدع عام يواجه مزاعم بممارسة الفساد. وكان تيسي ناقداً مستمراً وجريئاً للفساد وإساءة استعمال السلطة.



الصحفي غاري تيسي (الصورة: مقدمة من أسرة تيسي)

كانت ساغال سالاد عثمان منتجة ومذيعة في راديو مقديشو، وقد اغتالها مهاجمون صوماليون في عام 2016 في ما وصفته الشرطة بأنه اغتيال متعمد على يد جماعة ميليشيا الشباب التي لها تاريخ في استهداف صحفيي راديو مقديشو وغيره من وسائل الإعلام الحكومية، وفقاً لأبحاث لجنة حماية الصحفيين. وقد استُهدفت بصفة خاصة نساء يشغلن مناصب عامة، حسبما وجدت 'المبادرة الاستراتيجية للنساء في منطقة القرن الأفريقي' في تقرير أصدرته في عام 2016.



كانت ساغال عثمان طالبة جامعية أيضاً، وكانت تنتج برامج إذاعية للأطفال، وفقاً لصحفي/ة طلب عدم الإفصاح عن اسمه/ا.

ثمة خمسة صحفيين تعتقد لجنة حماية الصحفيين أنّ إسرائيل استهدفتهم بوضوح كونهم صحفيين، وهم: عصام عبدالله، وهو مصور فيديو لبناني يعمل لوكالة رويترز، وقد قُتل في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وحمزة الدحدوح ومصطفى ثريا، وقتلا في 7 كانون الثاني/ يناير في سيارتهما أثناء عودتهما من مهمة صحفية، وإسماعيل الغول ورامي الريفي، وقتلا في 31 تموز/ يوليو في هجوم شنته طائرة مسيرة إسرائيلية. وكانوا جميعاً يغطون الحرب، وكان ثلاثة منهم يرتدون سترات تحمل كلمة "صحافة" في الوقت الذي قتلوا فيه.



الصحفي عصام عبدالله الذي كان يعمل مع وكالة رويترز (الصورة: رويترز/ عصام عبدالله)

قُتلت الصحفية والكاتبة الساخرة والمؤثرة على موقع يوتيوب، بامبلا مونتينيغرو، من المكسيك، في عام 2018 وذلك على يد مهاجمين أطلقا الرصاص عليها في مطعم تملكه هي وزوجها. وكانت معروفة على نطاق واسع على شبكة الإنترنت بشخصية “الجددة ذات باروكة الشعر” (La Nana Pelucas)، وغطت بامبلا باستخدام هذه الشخصية ومن موقعها كمحررة للمجلة الإلكترونية ’إل سيلون‘ السياسات المحلية في مدينة أكابولكو التي تقع على شاطئ البحر في ولاية غيريرو، وكثيراً ما كانت تسخر من السياسيين المحليين.



الصحفية والفنانة مبامبلا مونتينيغرو (صورة من شاشة: برنامج 'إل سيلون' / يوتيوب)

فاز بافيل شيرميت في عام 1998 بالجائزة الدولية
لحرية الصحافة التي تقدمها لجنة حماية الصحفيين،
وكان مواطناً روسياً مولوداً في بيلاروس، وقد قُتل في
انفجار سيارة في عام 2016 في أوكرانيا حيث كان
يغطي الأخبار ويستضيف برنامجاً إذاعياً يعلّق فيه على
أنشطة العصابات الإجرامية وفساد الشرطة والحكومة.
وقال أصدقاؤه لصحفيين إنه كان يعتقد بأنه ملاحق في
كيبف خلال السنة التي سبقت مقتله، وأفاد لوكالة
رويترز في عام 2015 بأنه يشعر بعدم الأمان عندما
يزور موسكو. وأعلنت السلطات عن خمسة مشتبه بهم
في عام 2019، وقد وُجّه اللوم إلى جهاز الأمن الروسي
وإلى جهاز المخابرات البيلاروسي عن الانفجار، ولكن
لم يواجه أي فرد محاكمة على جريمة قتل شيرميت.



الصحفي الإذاعي بافل شيرميت (الصورة: رويترز/ فالينتين
أويرينكو)

يشكل مقتل الصحفيين هتيت ميات ثو، ووين هتوت أوو، وميات ثو تان في ميانمار في عام 2024 تجلياً لأسوأ سنة للبلد فيما يتعلق بالإفلات من العقاب. وكان سبعة من الصحفيين الثمانية الذين قتلوا خلال فترة المؤشر قد لقوا حتفهم بعد الانقلاب الذي جرى في عام 2021، حيث قامت الطغمة العسكرية الحاكمة في أعقابه بسجن عشرات الصحفيين واستخدمت قوانين فضفاضة بخصوص مناهضة الدولة لقمع التغطية الإخبارية المستقل. كان هتيت ميات ثو صحفياً معروفاً وكان قد أصيب بالرصاص سابقاً واعتقل بينما كان يغطي التظاهرات المناهضة للانقلاب، وقد قُتل في مداهمة لمنزل أسرته، كما قُتل معه ووين هتوت أو، وهو صديق طفولة لهتيت ثو وكان يعمل للوكالة الإعلامية التي تعمل من المنفى 'الصوت الديمقراطي لبورما'. أما ميات ثو تان فقد قُتل في مركز احتجاج بعد اعتقاله لقيامه بنشر مواد ناقدة على موقع فيسبوك، حسبما أوردت مصادر أنباء.



الصحفي هتيت ميات ثو (الصورية: صوت ثانبوزايات)

مزيد من المعلومات حول البلدان التي تحتل المراتب الـ 5 الأولى على المؤشر

هايتي

يأتي صعود هايتي إلى مقدمة المؤشر في هذا العام بسبب ارتكاب سبع جرائم قتل ضد صحفيين منذ عام 2019 دون الكشف عن مرتكبيها. وشهدت هايتي في عام 2024 ما يحتمل أن يكون أسوأ سنة كارثية في تاريخها الحديث بعد أن أعلن تحالف من العصابات المسلحة عن حرب مفتوحة فعلياً ضد الدولة في أواخر شباط/فبراير، وقد اقتحمت العصابات أكبر سجن في العاصمة، بور-أو-برانس، وأطلقت أكثر من 4,000 سجين، والعديد منهم مجرمون عنيفون. وأُجبر رئيس الوزراء بالوكالة، أرييل هنري، على الاستقالة، وعُينت حكومة انتقالية بدعم من الولايات المتحدة والمجموعة الإقليمية 'السوق والاقتصاد الموحدان للجماعة الكاريبية' المؤلفة من بلدان منطقة البحر الكاريبي. ولكن حتى بعد نشر قوة أمنية دولية قوامها 400 عنصر بقيادة كينية، تظل أجزاء كبيرة من مدينة بور-أو-برانس تحت سيطرة العصابات، وقد أصبحت الكثير من المناطق خراباً تملؤها المباني المهتمة ويعيش فيها سكان يواجهون الجوع إلى مستوى يصل الأزمة.

وقد أدت الفوضى الاقتصادية والخراب المنتشر إلى إجبار العديد من الصحفيين على الفرار كما دفعت العديد من وسائل الإعلام في هايتي إلى تعليق عملياتها أو تقليص عدد موظفيها، ويوشك بعضها على الإقفال تماماً.

وفي الوقت نفسه، عملت الاضطرابات السياسية على مفاقمة ضعف جهاز القضاء، مما أدى في العام الماضي إلى أن تصبح هايتي أول بلد في منطقة البحر الكاريبي يُدرج على القائمة السنوية التي تنشرها لجنة حماية الصحفيين حول البلدان التي يُقتل فيها الصحفيون ويظل الجناة أحراراً طلقاء. والآن، احتل البلد أسوأ مرتبة على مؤشر الإفلات من العقاب لعام 2024.

إسرائيل

ضمن الحرب الأخطر وغير المسبوقة للصحفيين من بين الحروب التي وثقتها لجنة حماية الصحفيين على امتداد تاريخها، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 126 صحفياً وعاملاً إعلامياً، جميعهم تقريباً فلسطينيون، واستهدفت ما لا يقل عن خمسة من هؤلاء الصحفيين بالقتل العمد بسبب عملهم مما دفع هذا البلد الصغير إلى أول ظهور له على مؤشر الإفلات من العقاب الذي تصدره لجنة حماية الصحفيين. وقد أنكرت إسرائيل أنها تستهدف الصحفيين في الحرب، لكن ثمة سجل طويل لجيشها بقتل الصحفيين. وكانت لجنة حماية الصحفيين قد نشرت تقريراً بعنوان "نمط فتاك" حول هذا الموضوع قبل اندلاع الحرب، ووجدت أنه ما من أحد أخضع للمساءلة عن مقتل 20 صحفياً بنيران الجيش على امتداد السنوات الـ 22 الماضية.

وأظهر هذا التقرير الذي صدر في أيار/ مايو 2023 ردّ إسرائيل على القتل المتعمد للصحفيين الخمسة في حرب غزة. ففي إحدى الحالات، وجدت عدة تحقيقات مستقلة أنّ إسرائيل أطلقت النيران عمداً على صحفيين في جنوب لبنان في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، مما أدى إلى مقتل الصحفي عصام عبدالله الذي يعمل مع وكالة رويترز وإصابة ستة صحفيين آخرين بجراح. ورغم هذه النتائج الشاملة والمفصلة، لم تتخذ إسرائيل أي إجراءات بهذا الصدد.

الصومال

احتل الصومال أسوأ مرتبة على مؤشر الإفلات من العقاب من عام 2015 وحتى عام 2022، وظل يظهر على المؤشر سنوياً منذ تأسيسه، وقد تغيرت مرتبة الصومال إلى المرتبة الثانية بعد سوريا في عام 2023، وهي تحتل المرتبة الثالثة في هذا العام. كان معظم الصحفيين التسعة الذين لقوا حتفهم في فترة المؤشر قد قُتلوا في عامي 2014 و 2018، ويُعتقد أنّ حركة الشباب هي المسؤولة عن قتلهم، وهي جماعة متمردة تسعى إلى تأسيس دولة إسلامية في الصومال. ورغم التغيير الطفيف في مرتبة البلد على المؤشر، إلا أنّ الصحفيين لا يزالون يواجهون خطراً عالياً. ويظل الصومال غير مستقر وسط الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب، كما تظل التغطية الصحفية لهذا النزاع الممتد منذ مدة طويلة خطيرة، وحتى فتاكاً. وتواجه وسائل الإعلام إعاقات كبيرة في التغطية الصحفية إذ يظل الصحفيون يواجهون اعتقالات وتهديدات ومضايقات.

سوريا

قُتل في سوريا أحد عشر صحفياً وأفلت الجناة إفلاتاً تاماً من العقاب أثناء فترة مؤشّر عام 2024. وكان سبعة منهم قد قتلوا بين عامي 2014 و 2016 مع تحوّل الثورة التي انطلقت ضد نظام الأسد إلى حرب متكاملة الأركان تشمل قوى إقليمية ودولية، وعندما بدأ تنظيم الدولة الإسلامية بفرض سيطرته على مناطق سورية. ويُعتقد أنّ تنظيم الدولة الإسلامية مسؤول عن قتل معظم الصحفيين الذين لقوا حتفهم بين عامي 2014 و 2016. ورغم تراجع حدة القتال منذ أعاد نظام الأسد سيطرته على معظم أنحاء البلد، إلا أنّ وسائل الإعلام السورية ظلت تتلقى ضربات متوالية، إذ اضطر عدد كبير من الصحفيين إلى الفرار إلى المنفى، كما تواصل السلطات الحكومية والقادة المحليين مضايقة الصحفيين وتهديدهم أو اعتقالهم.

جنوب السودان

قُتل خمسة صحفيين في جنوب السودان في عام 2015 مما أبقى هذا البلد على مؤشّر الإفلات من العقاب منذ حدوث هذه الجرائم، ولم تُبذل سوى جهود ضئيلة لتحقيق العدالة بشأنها. ويشكل هؤلاء الصحفيون الخمسة، الذين قُتلوا أثناء الحرب الأهلية في جنوب السودان خلال الفترة 2013-2020، رمزاً للضغوطات التي يواجهها الصحفيون في جميع أنحاء البلد الذي ظل يعاني من انعدام الاستقرار منذ استقلاله في عام 2011. وقد وثّقت لجنة حماية الصحفيين في السنوات الأخيرة حالات عديدة من المضايقات والاحتجاز والسجن ضد الصحفيين، إضافة إلى وفاة مراسل حربي من جراء نيران متقاطعة.

عانت دولة جنوب السودان في أيلول/ سبتمبر 2024 من انتكاسة في الانتقال السياسي لما بعد الحرب الأهلية حينما مُدَّت ولاية الحكومة الانتقالية إلى سنتين إضافيتين وأُجِّلَت الانتخابات العامة. ويترك الغموض السياسي المستمر وبقايا النزاع في أجزاء من جنوب السودان تبعات جسيمة على أمن المواطنين، بمن فيهم الصحفيون. ويظل العاملون في الصحافة في البلد يواجهون الاعتقال بسبب عملهم، وقد أفادت 'لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان' عن وجود رقابة حكومية واسعة النطاق إضافة إلى ممارسة الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين، بما في ذلك التغطية الصحفية المتعلقة بالفترة الانتقالية.

منهجية مؤشر الإفلات من العقاب

يُحَسَّب مؤشر لجنة حماية الصحفيين العالمي للإفلات من العقاب عدد حالات قتل الصحفيين التي لم تحل كنسبة من عدد سكان كل بلد. ولغرض إعداد المؤشر، بحثت لجنة حماية الصحفيين في حالات قتل الصحفيين التي حدثت ما بين 1 سبتمبر/أيلول 2014 إلى 31 أغسطس/آب 2024 والتي ظلت دون حل. ولا يتضمن المؤشر سوى البلدان التي شهدت خمس جرائم قتل أو أكثر لم يُكشف عن مرتكبيها. وتُعرف لجنة حماية الصحفيين جريمة القتل بأنها القتل المتعمد ضد صحفي معين، سواء بتخطيط مسبق أم على نحو مرتجل، على خلفية عمله في الصحافة. وتُعتبر الحالات بأنها لم تحل عندما لا يتم الوصول إلى حكم إدانة ضد مرتكبي الجريمة، حتى لو تم تحديد المشتبه بهم واعتقالهم. أما الحالات التي يُدان فيها بعض مرتكبي الجريمة، ولكن ليس كلهم، فتُصنّف بأنها إفلات جزئي من العقاب. كما تُصنّف الحالات التي يُقتل فيها المشتبه بهم أثناء القبض عليهم بأنها إفلات جزئي من العقاب أيضاً. ويقتصر المؤشر على جرائم القتل التي تمت بإفلات كامل من العقاب، ولا يتضمن الحالات التي تحققت فيها العدالة بصفة جزئية. وقد استخدمت لجنة حماية الصحفيين في حساباتها لتصنيف الدول، بيانات السكان الواردة في مؤشرات التنمية في العالم للعام 2023 التي أصدرها البنك الدولي، بالرجوع إليها في تشرين الأول/ سبتمبر 2024. يتم تضمين المناطق داخل الدولة التي تسيطر عليها تلك الدولة أو تحتلها جزئياً، مثل إقليم كردستان العراق وغزة وإسرائيل، في أرقام سكان تلك الدولة.